



## ماهي النقابات العماليّة ولماذا هي مهمة في الفترة القادمة؟

خالد عثمان الفيل<sup>1</sup>

**الملخص:** هذا التقرير يناقش بصورة رئيسيّة فكرة أهميّة وراهنية النقابات العمالية للحراك السياسي في السودان. وتتلخص فكرته الرئيسيّة بأن أهمية النقابات العمالية في الوقت الحالي تكمن في تحقيقها سبغ وظائف جوهرية وهي: كونها عامل ضغط للقوى المدنيّة لتحقيق التحول المدنيّ الكامل للقوى المدنيّة، تفتيت وتوزيع السلطة وتقوية المجتمع المدنيّ، من أقوى الوسائل لتحقيق "العدالة الاجتماعية"، إعادة دور الأخلاق والكفاءة في الفضاء العام وتقوية الممارسة السياسيّة في ظل الحكم المدنيّ، تحسين وتطوير القطاعات العمالية والاقتصاديّة، ترشيد الصراع الأيديولوجيّ، المحافظة على النسيج المجتمعيّ وحماية الأسرة. كما يناقش التقرير في خاتمته الانتقادات التي تقدم من المنتقدين لأدوار النقابات العماليّة، ويناقش معضلة تجمع المهنيين السودانيين وفرصه التاريخيّة.

### ماهي النقابة؟

بصورة عامة، النقابة العماليّة هي كيان يجمع العُمال/الموظفين في مؤسسة أو قطاع أو منطقة معينة ويهدف إلى حماية مصالح هؤلاء العُمال ويدافع عن تطلعاتهم وتصوراتهم حول الطرق الأملل للعمل. كما تشرف النقابات على عمليات التفاوض بين هؤلاء العمال وبين أرباب العمل. نشأت النقابات العماليّة بالتزامن مع بدايات الثورة الصناعيّة التي وفرت الكثير من الوظائف والأعمال في فترة زمنية وجيزة، وهو الأمر الذي دعى هؤلاء العمال لتكوين اتحادات/نقابات تحمي مصالحهم وحقوقهم ومطالبهم المتعلقة برفع الأجور وخفض ساعات العمل وتوفير بيئة عمل آمنة<sup>2</sup>.

### أ- لماذا النقابة؟

من الملاحظ أن الكثير من المهتمين بالحراك في السودان قد استهلكوا أنفسهم بنوع معين من النقاشات المتعلقة بترتيبات الانتقال ومفاوضات قوى إعلان الحرية والتغيير مع المجلس العسكريّ (قضية المتاريس، هياكل الحكم المتفق عليها ونسبها، تصورات مجلس السيادة وتوزيع النسب فيه وصلاحيّاته، إلخ) وقد كانت تلك النقاشات مفيدة في تشكيل الرأي العام واكتساب الناس لوعي سياسيّ يمكنهم من اتخاذ الموقف الصحيح في الأحداث

<sup>1</sup>باحث غير مقيم بمركز تأسيس للدراسات والنشر، متخصص في دراسات التنمية والاقتصاد السياسيّ، حاصل على الماجستير في دراسات التنمية (مع التخصص في الاقتصاد السياسيّ) من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسيّة. [Kh\\_alfeel@hotmail.com](mailto:Kh_alfeel@hotmail.com)

<sup>2</sup>مازن إرشيد، ماهي النقابة العماليّة؟ العربيّ الجديد، 27 أبريل 2015.



الجارية. لكن في المقابل، أهملت تلك النقاشات أموراً لا تقل أهميتها عن متابعة قضايا ونقاشات الانتقال المدني، ومن أهم هذه القضايا قضية تأسيس النقابات الشرعية.

وسيركز هذا التقرير على توضيح الأسباب الرئيسية التي بناءً عليها تصبح قضية تأسيس النقابات الشرعية من أولويات الوقت الراهن. إذن، لماذا النقابات الشرعية؟

## **1- النقابات عامل الضغط الراجح الذي يمكن أن يضمن عملية انتقال السلطة الكاملة للقوى المدنية في الفترة الانتقالية:-**

بعد اكتمال الاتفاق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير سترجع الحياة إلى طبيعتها وسيخفت الصوت الثوري والنضالي القادر على الحشد الجماهيري وتكوين ضغط على القوى العسكرية. أضف إلى ذلك، فإن الفترة القادمة ستكون متعلقة بالسياسات والتشريعات وستشهد انقساماً مجتمعياً حول هذه السياسات وهو ما سيجعل من عملية الحشد الجماهيري غير ممكنة لأن الجماهير نفسها مختلفة. أيضاً، ستشهد الفترة القادمة خلافاً داخل قوى الحرية والتغيير نفسها وهذا بسبب اختلاف الوزن السياسي للمكونات الأساسية لهذا التحالف مع اختلافها في التوجهات الفكرية والسياسية، كما يتوقع أن تزداد أسباب الخلاف بين مكونات الحرية والتغيير ذات الروابط الاقتصادية بنوع معين من القطاعات في الفترة الانتقالية التي تتضمن بطبيعتها سن تشريعات وسياسات قد تضر، على سبيل المثال، الرأسمالية الزراعية (التي تعتبر الداعم الرئيسي لحزب الأمة القومي) أو الرأسمالية التجارية (التي تعتبر الداعم الرئيسي للأحزاب الاتحادية) وهو ما قد يكون سبباً إضافياً للخلاف بين هذه الأحزاب. وبالتالي فإن قدرة القوى المدنية (وتحديداً قوى إعلان الحرية والتغيير) على الحشد والتعبئة السياسية ستضعف جداً، بينما ستكون القوى العسكرية محافظة على قدراتها التنظيمية ومواردها المالية، مما قد يمكن تلك القوى العسكرية من الالتفاف على الثورة ودعم الثورات المضادة، خصوصاً أن مسار الفترة الانتقالية أعطى الكثير من المؤشرات بأن المجلس العسكري غير راغب في تسليم السلطة للقوى المدنية<sup>3</sup>.

في مثل هذا الوضع، يجب على القوى المدنية العمل الجاد على تطوير وسائل ضغط بديلة تعمل على الضغط على المؤسسة العسكرية ومراقبة سلوكها تجاه النظام السياسي وتقوم بالدعوة للعصيان المدني الشامل في حال حاولت المؤسسة العسكرية الانقلاب على الثورة. والأداة التي توفر لنا هذا الأمر هي النقابات العمالية الفاعلة. أضف إلى ذلك، فإن وجود نقابات عمالية ذات تأثير في الشارع سيجعل من الخلافات حول السياسات والقرارات

<sup>3</sup> خالد عثمان الفيل، حتى لا تموت روح الثورة: قصة العسكر مع الثورة السودانية، إضاءات، 19 مايو 2019.



في المجلس التشريعيّ تتمحور حول مصالح المواطنين وليس مصالح الأحزاب السياسيّة أو قضايا الاستقطاب السياسيّ/الفكريّ.

## 2- تفتت وتوزيع السلطة وتقوية المجتمع المدنيّ: -

من السمات الرئيسيّة للنظام السياسيّ الذي تنشده القوى المدنيّة هو أن يكون الناس/الشعب هو المالك الأقوى للسلطة، وألا تكون السلطة متمركزة في جسم ولا مؤسسة ولا شخص بل تكون مفتتة وموزعة على الجميع عن طريق تكوين هياكل حكم منفصلة مؤسسياً وعن طريق اعتماد الانتخابات الشرعية كوسيلة للوصول لتلك الهياكل، وذلك لأن تمركز السلطة في حد ذاته مُفسد وهو الطريق المباشر للاستبداد. ومما صعب من تحقيق المهمة السابقة، أن بنية الدولة الحديثة ما بعد الكولونياليّة في أفريقيا قد جعلت السلطة السياسيّة متمركزة إما في يد المؤسسة العسكريّة، أو الطبقة الرأسماليّة أو النخبة السياسيّة التي صنعها المستعمر بيده وصنعت على عينه، وهذا التمركز للسلطة في يد هذه الفئات القليلة هو ما جعل الصراع على تلك السلطة بين تلك الفئات القليلة صراعاً صفرياً مَحموماً، وهو ما كان سبباً في إشاعة ثقافة أن يكون التغيير والإصلاح دائماً من الأعلى إلى الأسفل، أي: هو تغيير مفروض على الناس وليس نابعاً منهم، وهو ما جعل ذلك التغيير مستورداً على المجتمع وأدى لمقاومته ورفضه مجتمعيّاً لاحقاً.

في هذا السياق يمكن للنقابة العمالية أن تُقربنا من هذا النموذج المثاليّ، بتفتيتها لتمركز السلطة في تلك الطبقات المحدودة وجعلها في يد عامة العمال والموظفين. وحتى نفهم بصورة عامة أهمية وفاعلية النقابات في تفتيت السلطة ضح نفسك مكان أي حكومة ثم فكّر إذا كان هنالك مجموعة من البشر يحركون قطاعاً مُعيّناً في حركة الناس اليوميّة (مثل: سائقو المواصلات العامة والتاكسيّ، أو الأطباء، أو المعلمون أو المهندسون، موظفو البنوك إلخ) وكانت هذه المجموعة على قدرة تنظيميّة عاليّة بحيث يمكنهم أن يتفقوا مع بعضهم على عدم العمل لأيام أو أسابيع متكررة إذا لم تحقق لهم الحكومة أو صاحب العمل مطالبهم، هذا يعني ببساطة توقف حركة الحياة اليوميّة في كل البلد، الأمر الذي سيجعل كل الناس يعرفون اضطراراً بالمشكلة بين تلك المجموعة والحكومة (بمعنى قوة إعلاميّة على الأرض)، وبغض النظر عن تعاطف أو عدم تعاطف بقية المواطنين مع قضية تلك المجموعة المهنيّة فإن كل الناس سيطلبون أن تقوم الحكومة بحل هذه المشكلة حتى ترجع الحركة اليوميّة إلى وتيرتها الطبيعيّة كما كانت، وبالتالي فأنت كحكومة في حاجة عاجلة وعليك ضغوط لمعالجة القضية.

هذا التفتت للسلطة له آثار قوية على النظام السياسيّ فهو سيمنع أي محاولة للاحتكار والاستبداد السياسيّ، ومن الأمور الجديرة بالذكر هنا أن كل ثورات التحرير السياسيّ التي حدثت في تاريخ السودان الحديث تمت بقيادة مؤسسات نقابيّة مقاومة للرأسماليّة، فثورة أكتوبر 1964م، كانت بقيادة ما عُرف وقتها بـ "جبهة الهيئات"، وثورة أبريل 1985م كانت بقيادة "التجمع النقابيّ"، وثورة ديسمبر 2018م، تمت بقيادة "تجمع المهنيين". لم تقم



شركة خاصة ولا مؤسسة ريادة أعمال ولا بنك بقيادة هذه الثورات. وجدير بالذكر كذلك، أنه حتى الأحزاب السياسية السودانية لم يكن لها - بصفة مباشرة - دور قيادي مساوٍ أو قريب من دور النقابات. بل دائماً ما كانت الأحزاب تأتي بعد انتصار الثورات لتتصارع على هياكل الحكم والتمثيل فيها. وبالرغم من اعترافنا بأن تلك النقابات كانت مُخرقة من قبل الأحزاب السياسية وبالرغم من أن هذا الاختراق ظهرت آثاره في الفترات الانتقالية<sup>4</sup>، إلا أن ذلك الاختراق لا يقلل من الدور المركزي والرمزي الذي لعبته النقابات في إشعال فتيل الثورات وقيادتها حتى الانتصار، كما أن هذا الاختراق لم يُحول النقابات إلى واجهات حزبية كاملة ولم يؤثر على طبيعة عمل النقابة كمؤسسة راعية لمصالح العمال. والفكرة التي ندافع عنها هنا مفادها بأن النقابة كـ"مؤسسة" كانت هي الوحيدة القادرة على التعبئة والتنظيم الجماهيري والوقوف ضد الحكومات الاستبدادية في تحقيق التحرير السياسي.

وعموماً فمن أهم الأدوار التي تلعبها النقابات العمالية والتي لها تأثير كبير على الواقع السياسي والاقتصادي هو حمايتها لأفراد الطبقة الوسطى<sup>5</sup> في أي بلد. ومن منظور الاقتصاد السياسي والتاريخ، فإن الطبقة الوسطى كانت لها أدوار رئيسية في تحقيق العدالة السياسية والانتقال الديمقراطي، وهذا الأمر ليس مجرد تخمين متي، فأحد أهم الكتب التي تناقش أسباب ودوافع المجتمعات والدول في التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية هو الكتاب ذائع الصيت لدراغون أسيموغلو، بروفيسور الاقتصاد بجامعة MIT، وجيمس ربنسون، بروفيسور الاقتصاد السياسي السابق بجامعة هارفرد، بعنوان "الأصول الاقتصادية للديكتاتورية والديمقراطية Economic Origins of Dictatorship and Democracy". في ذلك الكتاب يؤكد المؤلفان على الأدوار المحورية التي لعبتها ويمكن أن تلعبها الطبقات الوسطى في عملية التحول الديمقراطي الكامل، ويدللان على هذا الادعاء برصد الأدوار التي لعبتها الطبقة الوسطى في تاريخ التحول الديمقراطي في كل من بريطانيا، والأرجنتين، وسنغافورا وجنوب أفريقيا. ويقومان بتحديد دورين مركزيين تقوم الطبقة الوسطى بلعبها في عملية التحول الديمقراطي: أول هذه الأدوار هو دور المحرك Driver وينصون على أن "تقريباً كل الحركات الثورية الديمقراطية قادها ممثلون من الطبقة الوسطى"، والدور الثاني المحوري الذي تلعبه الطبقة الوسطى في عملية التحول للديمقراطية هو دور لوسيط في التسوية السياسية التي تتم بين النخب الديكتاتورية وبين الجماهير المطالبة للديمقراطية وهو دور محوري في استقرار الديمقراطية بعد تأسيسها<sup>6</sup>

<sup>4</sup> انظر على سبيل المثال: الواثق كبير، انتفاضة الشباب وتحديات الانتقال والتحول الديمقراطي: أسئلة تبحث عن إجابات،!، سودانيل، 19 فبراير 2019.  
<sup>5</sup> ونعني بالطبقة الوسطى هنا التعريف الذي ذكره رمزي زكي وهو أن الطبقة الوسطى تضم ثلاثة شرائح رئيسية: الشريحة العليا تضم كبار المديرين في القطاع العام والخاص، وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والفنانين، وكبار ضباط القوات المسلحة والأمن والفنيين العاملين في قطاع المعلومات؛ أما الشريحة المتوسطة فتتضم ذوي الدخل المتوسط مثل المدرسين والباحثين والعلماء والموظفين في شركات القطاع العام والمشتغلين في البنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجارية، ومن يعملون بالخدمات الشخصية لحساب أنفسهم؛ وتضم الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى صغار الموظفين والمشتغلين لحساب أنفسهم في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة.

<sup>6</sup> James Robinson and Daron Acemoglu. 2006. Economic Origins of Dictatorship and Democracy. Cambridge, UK: Cambridge University Press.



أذكر أنني قمت بزيارة تونس في العام 2018، وكان أول ما لفت انتباهي وقت خروجي من المطار وقتها أنه لا وجود لتطبيقات النقل الإلكتروني (أوبر وكريم) بل يوجد نظام التاكسي القديم الذي نعرفه جميعاً، وأذكر أنني عندما ركبت التاكسي كان هنالك ورقة معلقة على شبك الجانب من التاكسي توضح التوجيهات العامة وحقوق وواجبات مستأجر التاكسي، وقد كانت الجهة التي أصدرت هذا المنشور هي نقابة سائقي التاكسي والنقل العام في تونس. بعد ذلك بيومين فقط، نظمت نفس النقابة السابقة عصياناً مدنياً بسبب رفع الحكومة لأسعار البنزين، وقد كانت الحركة العامة مشلولة تماماً في العاصمة التونسية، وأذكر أن محاولاتي لإيقاف سائقي التاكسي في ذلك اليوم نجحت بعد وقت طويل وجهد مضني في شارع فرعي لأن كل الشوارع الرئيسية خالية تماماً من سيارات التاكسي. أذكر وقتها أن سائق التاكسي، بعد أن اتفقنا، قام بنزع إشارة التاكسي من فوق السيارة حتى يبدو وكأنه يقوم بتوصيل صديقه أو أحد أفراد أسرته (وليس زبوناً)، ثم أخبرني أن بقية أعضاء نقابة سائقي التاكسي والنقل العام إذا رأوه يُقل شخصاً وهو يضع إشارة التاكسي فأقل ما سيقومون به هو أن يقوموا برمي الحجارة على زجاج سيارته!

إن النقابات تقوم بتملك العمال والموظفين صوتاً وسهماً في السلطة يستطيعون به أن يغيروا في مسار السياسات العامة التي هم جزء منها. على سبيل المثال فإن الإحصاءات تشير إلى أن العمال المنضوين إلى نقابات عمالية تقل فرصة تعرضهم لانتهاكات الحد الأدنى للأجور (أي تلك الحالات التي يقوم فيها صاحب العمل بدفع أجر أقل من الحد الأدنى للأجور المعلن) بنسبة 50% مقارنة بغيرهم من العمال غير المنتمين لنقابات. من الجدير بالذكر هنا هو أن انتهاكات الحد الأدنى للأجور في أمريكا تتسبب في سرقة 15 مليار دولار من أجور العمال سنوياً، وهو ما يتسبب بدوره في الزج بالكثير من أسر العمال تحت خط الفقر. وهناك مثال آخر لدور النقابات في تمليك السلطة للعمال، فبعد أن شكلوا نقاباتهم العمالية لأول مرة استطاع غاسلو الصحون في مدينة لاس فيغاس أن يزيدوا الأجر الذي يتلقونه في الساعة بمقدار 4 دولارات مقارنة بالمتوسط الذي يتلقاه غاسل الصحون في باقي الولايات الأمريكية، بل إنهم استطاعوا توفير المزيد من فوائد الخدمة من أصحاب الفنادق/المطاعم.<sup>7</sup>

### 3- من أقوى الوسائل لتحقيق "العدالة الاجتماعية": -

يمكننا المحاججة بأن النقابات تعتبر من أقوى الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على الطبقة الوسطى من التآكل ومحاربة أي محاولة رأسمالية لاستغلال طبقة العمال. وبالتالي، فالنقابة وسيلة قوية لبناء مجتمع وبلد يجد فيه الجميع فرصتهم للبناء والتملك والرفق الاجتماعي والاقتصادي، وليس بلداً يزداد فيه الغني غنى والفقير فقراً. والعدالة الاجتماعية هي شرط ضروري لتحقيق "الحرية" والتداول المدني للحكم، فالحرية في جوهرها لا تعني حرية القول أو التصرف فقط ولا التداول المدني للحكم تعني مجرد التصويت، وإنما تعني أن

<sup>7</sup> Josh Bivens et.al, How today's unions help working people, Economic Policy Institute, August 24, 2017



يمتلك كل إنسان القدرة العقلية على الاختيار بين الأقوال والتصرفات (وهذا لا يمكن أن يكتسبه المواطن العادي من دون توفر مؤسسات تعليم بجودة عالية جداً وسهلة المنال لكل المواطنين) وامتلاك القدرة الفعلية على تطبيق ودعم القول أو التصرف الذي يراه مناسباً (وهذا لا يمكن أن يكتسبه المواطن إلا بتوفر، على الأقل، مؤسسات صحية بكفاءة وتقنية عالية تقوم بالرعاية الصحية اللازمة للمواطنين). وإذا كان لدينا عامل يضطر للعمل أكثر من 10 ساعات في اليوم ليوفر قوت يومه فقط وبالكاد يقضي باقي يومه مع أسرته وفي الراحة استعداداً للعمل في اليوم التالي، ولم ينل هذا العامل حظاً من التعليم والتدريب المتطور، كما أنه لا يمتلك أي تأمين صحي له ولأسرته، ولا يملك ذلك العامل أي فرصة لتطوير قدراته بما يسمح له باكتساب وظيفة أفضل، كما لا يستطيع أن يطالب صاحب العمل بزيادة راتبه، ولا يملك خياراً بديلاً لذلك العمل، هل يمكننا أن نقول بأن ذلك العامل "حر" في تصرفاته وأفعاله أو أنه سيكون قادراً على المشاركة الفاعلة والمعبرة عن أفكاره في أي عملية انتخابية عامة؟

ولذلك، ففي بلد يعاني من مشاكل حقيقية في قضية العدالة الاجتماعية ومعدلات عدم المساواة مثل أمريكا، التي يبلغ متوسط دخل أغنى 10% من المجتمع تسعة أضعاف ما يبلغه دخل باقي الـ 90% من المجتمع الأمريكي<sup>8</sup>، يمكننا أن نرى بوضوح أن غياب النقابات الفاعلة هو سبب من أسباب الوصول إلى هذه المعدلات من عدم المساواة. وذلك أن 12% فقط من نسبة العمال في أمريكا منطون تحت ظل نقابة عمالية، ويواجه الكثير من العمال الذين يريدون تكوين نقابات عمالية عدد من السياسات والأوضاع المؤسسية التي تعيقهم من فعل ذلك<sup>9</sup>. في المقابل، فإن بعض البلاد ذات المعدلات المنخفضة نسبياً في عدم المساواة مثل السويد، يعود الفضل في ذلك جزئياً للنقابات العمالية الفاعلة والتي تغطي أغلب الطبقة العمالية في السويد، فعلى سبيل المثال يوجد الاتحاد النقابي السويدي LO والذي يضم 15 نقابة عمالية ولديه قرابة 1.7 مليون عضواً في المهن المختلفة، وهناك أيضاً التنظيم المركزي للموظفين TCO والذي يضم 16 نقابة عمالية بعضوية تفوق الـ 1.2 مليون عضو، وهناك التنظيم المركزي للأكاديميين في السويد SACO الذي يضم 24 نقابة أكاديمية بعضوية تفوق الـ 600 ألف<sup>10</sup>. وسيزداد عجبنا حين نعلم بأن عدد سكان السويد لا يتجاوز الـ 10 مليون نسمة، ما يعني بأن هذه الثلاثة اتحادات نقابية لوحدها (ناهيك عن باقي الاتحادات وباقي النقابات) تضم لوحدها 35% من سكان السويد!

ولو نظرنا بنظرة فاحصة على السياق الأمريكي تحديداً، فسنجد أنه بينما زادت نسبة الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي لتصل 63.8% خلال الأربعين عاماً الماضية، لكن في مقابل تلك الزيادة فقد بلغت نسبة الزيادة في رواتب

<sup>8</sup> Emmanuel Saez, Striking it Richer: The Evolution of Top Incomes in the United States, UC Berkeley, 2016.

<sup>9</sup> Harley Shaiken and David Madland, Unions Are Good for the Economy and Democracy, Center for American Progress, 9 December 2009.

<sup>10</sup> محمود آغا، دور النقابات وأهمية الانتساب إليها، الكوبس، 25 مايو 2012.



العمال 9.9% فقط (ولو كانت الرواتب تزيد بنفس زيادة الإنتاجية لكان ينبغي أن تصل نسبة زيادة الرواتب لـ63.8%)، بينما بلغت نسبة الزيادة لفئة للمدراء التنفيذيين (التي تمثل 1% من سوق العمل) قرابة 190% مما يعني بأن توزيع عوائد تلك الزيادة في الإنتاجية كان غير عادل بصورة فجوة جداً لصالح شريحة المدراء التنفيذيين التي لا تمثل أكثر من 1% من سوق العمل. لذلك، تحتاج الدراسات بأن فقدان أو ضعف القدرة على "المفاوضة الجماعية Collective Bargaining"، التي توفرها النقابات العمالية والتي تضمن للعمال الحصول على مقابل عادل لجهودهم، قد أثرت بصورة مباشرة على معدلات عدم المساواة في المجتمع الأمريكي وأن 33% من أسباب هذا التوزيع غير العادل لشريحة العمال الرجال و20% من أسباب هذا التوزيع في شريحة العمال النساء يرجع بصورة مباشرة لغياب النقابات العمالية. أما بالنسبة للرجال، فقد وجدت الدراسات بأن السبب الرئيسي في زيادة الفجوة بين العمال متوسطي الدخل وبين شريحة المدراء التنفيذيين (1% من سوق العمل) هو غياب النقابات العمالية<sup>11</sup>.

كما تشير الدراسات بأن العمال المنضوين تحت نقابة عمال يكسبون 13.2% أكثر من أولئك الذين لا ينضون تحت أي نقابة من زملائهم الذين حصلوا على نفس التعليم ونفس الوظيفة وسنوات الخبرة في نفس المجال، أما في بريطانيا فإن الفرق بين رواتب عمال النقابات وغيرهم يصل إلى 27%<sup>12</sup>. والأهم من ذلك، أن وجود نقابات عمالية في قطاع معين يتسبب أيضاً في زيادة رواتب العمال غير المنضوين لأي نقابة في ذلك المجال، وذلك أن الشركات/المؤسسات التي لا توجد بها نقابة في ذلك القطاع ستكون مضطراً لدفع رواتب أعلى حتى تحافظ على موظفيها الأكفاء من أن يذهبوا إلى الشركات الأخرى التي بها نقابات (لأن العاملين في الأخيرة يحصلون على مرتبات أعلى). كما أن وجود نقابات في قطاع اقتصادي معين تزيد الفوائد والبدلات التي يحصل عليها العمال في ذلك القطاع ككل لأنها تصبح مثل المعيار العام الذي لا يمكن التخلي عنه في عقود العمل في ذلك القطاع. ومن الجدير بالذكر كذلك، أن النقابات تساهم في تحسين أجور الفئات المهمشة في المجتمع، فعن طريق خلق شفافية عالية في طريقة تحديد الأجور، والمطالبة بتصحيح التفاوتات العالية في الأجور، وتحديد شروط واضحة للترقيات المهنية والدفاع عن العمال الذين تعرضوا للتمييز أو انتهاكات في الحد الأدنى للأجور؛ من خلال كل ذلك تدافع النقابة عن الفئات المهمشة في المجتمع (سواء كانت تلك الفئات من جنس معين مثل النساء أو من مجموعة إثنية أو قبلية معينة). لذلك فإن النساء المنضمات لنقابات عمالية في أمريكا تكون رواتبهن أعلى بنسبة 9.2% من زميلاتهن اللاتي لم ينضممن لأي نقابة<sup>13</sup>.

<sup>11</sup> Josh Bivens et.al, Ibid.

<sup>12</sup> Selena Maranjian, Unions: Good or Bad?, The Motly Fool, 22 Nov 2014.

<sup>13</sup> Josh Bivens et.al, Ibid.



#### 4- إعادة دور الأخلاق والكفاءة في الفضاء العام وتقوية الممارسة السياسيّة المدنيّة:-

واحدة من أهم مشاكل الفضاء السياسي العام في السودان أن المدرسة الرئيسيّة التي يمكنك أن "تتعلم" فيها خطواتك الأولى في السياسة بمعناها الشائع هي "المؤسسة الجامعيّة" عبر الانضمام للأحزاب والاتحادات الطلابيّة، ومن المعروف كذلك أن الإنسان في سنوات الجامعة الأولى يكون في بدايات نضجه الفكريّ والمعرفيّ والوجدانيّ. بعد الانتهاء من تلك المدرسة، نجد أن البوابة الوحيدة التي يمكن للإنسان أن "يدخل" بها لعالم السياسة هي "الأحزاب السياسيّة" التي يغلب على بيئتها غياب الكفاءة وتقديم المقدرة الخطابيّة كمحدد رئيسيّ لتعريف الكادر الناجح من الفاشل، كما تنتشر فيها سمة النفعيّة والانتهازيّة فالسياسيّ الناجح هو الذي يجيد اللف والدوران واللعب على كل الحبال.

هذا الواقع أدى إلى خسارة الفضاء السياسيّ لكثير من الشرفاء والمخلصين الذين كان يمكن أن يساهموا مساهمة حقيقيّة ونافعة في الفضاء السياسيّ. فمثلاً تجد أن أغلب من لم يمارس السياسة في فترة الجامعة ولم ينضم لأي جماعة فكريّة أو مجموعة تطوعيّة غير مبالٍ في العادة بالشأن العام، وحتى لو حاول أن يهتم بالشأن العام تكون أفكاره وتصوراتهِ ضعيفة. أضف إلى ذلك فإن بيئة الأحزاب السياسيّة التي تنتشر فيها الانتهازية وعدم المهنيّة أدت إلى عزوف شريحة كبيرة من هؤلاء الشرفاء عن الانخراط المباشر في الشأن السياسيّ بسبب تلك البيئة الطاردة.

لذلك فإن تفعيل النقابات العماليّة سيوفر فضاءً سياسياً بديلاً يعمل كمدرسة وكبوابة في الشأن السياسيّ لكنه فضاء أكثر رحابة وأكثر صحيّة وفاعليّة. فمثلاً يمكن لأي شخص في أي فترة عمريّة من حياته (حتى ولو لم يمارس النشاط السياسيّ في الفترة الجامعية) أن يتعلم الممارسة السياسيّة ويبني قدراته الفكريّة والعمليّة فيها عبر الانضمام لنقابته العماليّة. كما أن إعادة تفعيل النقابات العماليّة من شأنها أن تقوم بإعادة تعريف "الإنسان السياسيّ أو الإنسان المهتم بالشأن العام" وتغيير الصورة الذهنيّة المنتشرة والتي تصور الإنسان المهتم بالشأن العام أو السياسيّ على أنه ذلك الإنسان الذي لا يجيد إلا الخطابات الرنانة، ليصبح ذلك الشخص المهنيّ أو المتخصص في قطاع معين وله سمعة طيبة بين زملائه المهنيين كما يمتلك تصوّراً واضحاً حول البرامج التي يمكن أن يطور بها ذلك القطاع ويحسن من ظروف العاملين فيه. وإذا نجحنا في ذلك نكون قد نجحنا في "تفعيل الأخلاق والكفاءة داخل الممارسة السياسيّة"، وبذلك يدخل إلى الفضاء السياسيّ كثير من الشرفاء والمخلصين الذي نفتحهم بيئة الأحزاب السياسيّة وطريقة عملها، وهو مكسب كبير في رأيي.

أضف إلى ذلك أن هذه النقابات ستكون من أكبر أسباب ووسائل الوعي السياسيّ وتغيير الثقافة السياسيّة السائدة. وذلك أن أي شخص سيعمل لفترة زمنية معتبرة في نقابة ما سيتعلم بصورة تدريجيّة كيفية بناء التحالفات، وكيفية التواصل مع الآخرين وكيفية التفاوض مع الخصوم، وكيفية إبعاد المشاكل الشخصيّة عن





القضايا العامة، وكيفية تأييده مواقفه ومقترحاته بالحجة والبرهان، وغير ذلك من الممارسات الحسنة التي ستغير الوعي والثقافة السياسيّة لمستوى أفضل. وبالتالي، إذا حصلت أي انتخابات برلمانية أو حكوميّة سيكون هنالك وعيٌ جماهيريّ، بدرجة ما، يتعامل بوعي سياسيّ جديد وأفضل من السابق.

النقابة لم ولن تكون بديلاً عن الأحزاب السياسيّة، لكن يمكن للنقابة أن تشكل فضاءً سياسياً بديلاً يصنع كادراً سياسياً بمواصفات أقرب للكفاءة والمهنيّة وبنفسيّة وروح أبعد عن الانتهازية والنفعية. وفي بلد نامٍ مثل السودان، حيث بلغت الأحزاب السياسية من الضعف مبلغاً كبيراً، وفقدت صلتها بالجماهير، وأصبحت الانتهازية والنفعية من السمات الرئيسيّة للممارسة السياسيّة، في حالة كهذه تصبح النقابات ضرورة عاجلة ومهمة.

### 5- تحسين وتطوير القطاعات العمالية والاقتصاديّة:-

وذلك أن النقابات تحرص على الدفاع عن مصالح العمال ورفع مستوياتهم المهنية والمعرفيّة وتحسين بيئة العمل التي يعملون فيها، وهذا بدوره سيؤدي لتحسين أداء المؤسسات والشركات وتطوير القطاعات. وبالتالي فيمكننا القول بأن النقابات ستمثل رقابة شعبيّة على أداء الحكومة (الوزارات والقطاعات) والشركات الخاصة بدل الاعتماد على البرلمان الذي تسيطر عليه القوى السياسيّة. تخبرنا الإحصاءات بأن 4800 عامل يموتون سنوياً أثناء أدائهم للعمل، وأن 50,000 إلى 60,000 عامل يموتون سنوياً بسبب الأمراض المهنية، وأن عدد الإصابات والأمراض أثناء العمل تتجاوز الـ 7 مليون إصابة سنوياً<sup>14</sup>. تلعب النقابات دوراً حقيقياً في تحسين بيئة العمل، وتشير الإحصاءات إلى أن بيئات العمل التي توجد بها نقابات عماليّة تقل نسبة الحوادث فيها بنسبة 50% عن تلك التي لا توجد بها نقابات عمالية نسبة لضغط النقابات ومطالبتهم بتوفير بيئة عمل صحيّة وأمنة، كما أن النقابات العمالية في تلك البيئات تقدم خدمات تتعلق بمعالجة مشاكل الإجهاد المستمر والأمراض النفسيّة للعمال<sup>15</sup>.

### 6- ترشيد الصراع الأيديولوجي عن طريق حصر الخلافات الفكرية على مستويات قطاعيّة:-

لا أعتقد بأنه يمكن أن يأتي على الناس زمان تموت فيه الأيدولوجيا لأن الأيدولوجيا في أحد تعريفاتها الرئيسيّة هي رؤية متماسكة وشاملة يفهم بها الإنسان الواقع وعلاقته بهذا الواقع بكل تفاصيله ومستوياته، لذلك لست من أنصار الذين يدعون إلى موت الأيدولوجيا لأن هذا الموقف (أي عدم حاجة الناس إلى أيدولوجيا والدعوة إلى تنحيها لصالح العلم والتكنولوجيا) هو في نفسه موقف أيديولوجي بامتياز، ولأن العلوم نفسها ليست خالية من

<sup>14</sup> Josh Bivens et.al, Ibid.

<sup>15</sup> Ten reasons why unions are important, War on Want, 12 Feb 2018.



التحيزات الأيدولوجية، وبالتالي فلا أدم كذلك القول الذي يرى بأن النقابات ستكون خدمية بصورة كاملة من دون وجود للخلافات الأيدولوجية لأن الأيدولوجيا تؤثر في طريقة تعاطي الإنسان حتى مع القضايا الخدمية. لكن في المقابل، نشاهد بصورة متكررة أن كثيراً من الخلافات الأيدولوجية بين التيارات/الأحزاب اليمينية أو اليسارية تكون "غير موضوعية، بمعنى أنها تكون حول قضايا قد لا يكون من الممكن إمساكها أو معرفة أثرها الحقيقي على الحالة المختلف عليها، بل في بعض المرات حينما تنتهج التيارات المختلفة الحوار كآلية والنقاش الموضوعي قد تصل إلى أن مواقفها في التعاطي مع الأمر المعين متقاربة وأن مناطق الخلاف محدودة جداً.

أزعم هنا بأن النقابات يمكنها أن تقوم بترشيد الخلاف الفكري/الأيدولوجي عن طريق حصره في النواخذ النقابية وفي قضايا معينة، وهو ما قد يكون سبباً في ثلاثة أمور: أولاً، تطوير وتعميق الفهم داخل التيار الأيدولوجي المعين عن طريق الاختبار والتمحيص العملي لفاعلية تلك الأيدولوجيا وتحديد درجة مناسبتها للواقع المعين. ثانياً، كما قد يكون سبباً في تقريب وجهات النظر بين التيارات الفكرية المختلفة. ثالثاً، ستساعد تجربة العمل النقابي في معرفة وتحديد المساحات التي تدخل فيها الأفكار والتصورات الأيدولوجية وتلك المساحات الأخرى التي ينبغي التعامل معها بصورة تقنية بحثة.

خذ على سبيل المثال مسألة دور الدين في السياسة، فيمكن أن نجد في نقابة العاملين بالقطاع المصرفي والمالي جداً حقيقياً بين مدى فاعلية وفائدة المعاملات والصيغ الإسلامية في تحقيق التنمية التي يريدها السودانيون، لكننا لا نتوقع أن نجد هذا الجدل بنفس الحدة والدرجة في نقابة العاملين بقطاع الكهرباء والمياه نسبة لطبيعة المجال نفسه. هذا الترشيح للصراع الأيدولوجي من شأنه أن يُعرّف الإسلاميين مثلاً بأن أثر الدين في الفضاء العام قد يكون حاضراً بتفصيل أدق في قطاعات معينة وأن هذا التفصيل قد يخف أو يغيب تماماً في قطاعات أخرى وبذلك يتعلمون أن يتحدثوا عن دور الدين في فضاءات عامة معينة، مثلاً، بدل الادعاء بأن الدين داخل في تفاصيل أي قطاع ورفع شعار "الإسلام هو الحل" مطلقاً هكذا<sup>16</sup>. وحتى في القطاع المصرفي سيتاح للإسلاميين مثلاً فرصة أن يختبروا عملياً فاعلية وأثر الصيغ الإسلامية في الاقتصاد وسيتاح لهم التعلم من الأخطاء السابقة لهم وهو ما سيؤدي بدوره لتطوير التفكير الإسلامي نفسه في القطاع المصرفي وسيساعد في فتح باب اجتهادات فقهية جديدة. أخيراً، فقد يجد المختلفون مع الإسلاميين حول الصيغ الإسلامية بأن بعض الصيغ مثل المشاركة والمضاربة أدعى لتوزيع المخاطر بين المشاركين في العملية الاقتصادية وهي بذلك أدعى لتحقيق الكفاءة في الأداء الاقتصادي، وبذلك حتى لو لم يتفقوا مع الإسلاميين على القبول بتلك الصيغ/المعاملات الإسلامية فإنهم سيقبلون بها لأن أثرها العملي كان مقنعاً ومفيداً.

<sup>16</sup> من المهم هنا التأكيد بأن المطالبة بحقوق الناس ورفع المظالم عنهم هي من صميم الدين بعمومه وتفصيل ما هو ظلم مما هو عدل يصاغ حسب تصورات الدين لمفهوم العدل والظلم الذي قد يقع على قطاع العاملين في وزارات الكهرباء أو المياه مثلاً، لكن الفكرة هنا هي أن التفصيلات في قطاع الكهرباء والماء مثلاً قد لا تكون بدقة تفصيلات القطاع المالي.



وكمثال آخر، فإن نقابة العاملين بديوان الضرائب سيسمح لها بالمساهمة في تحديد نسبة الضريبة لمرتفعي الدخل (الأثرياء جداً في المجتمع ممن يفوق دخلهم المليون دولار مثلاً) وحينها ستتاح فرصة لليساريين أن يختبروا ما إذا كانت نسبة 80%<sup>17</sup> (مثلما حاجج توماس بيكتي مؤلف كتاب رأس المال في القرن الواحد وعشرين) أو نسبة 70%<sup>18</sup> (مثلما حاججت ألكساندريا أوكاسيو النائبة البرلمانية الأمريكية) التي اقترحها بعض الاقتصاديين اليساريين مناسبة أم أنها ستؤدي إلى نقصان استثمار رأس المال الخاص في الاقتصاد وهروب لبلاد أخرى كما يحتاج كثير من الاقتصاديين النيوليبراليين اليمينيين وهذا النقاش معروف بين الاقتصاديين بالبحث عن Optimal Tax Theory. وربما يفيدنا هذا النقاش في تحديد النسبة الأنسب لتركيبه الاقتصاد والمجتمع السوداني.

يمكن لهذا الترشيح أن ينقل محور الصراع الأيديولوجي من التمحور حول "الهويات" ليمحور حول "القضايا العملية المادية" وهذا هو التمحور الأنسب في هذا التوقيت وهو التمحور الأفضل لتطوير الصراع الأيديولوجي نفسه. لأن تطوير الفكر الأيديولوجي لا يأتي بالصراعات الهوياتية (صراع الفكر مع الفكر) وإنما يحصل عندما يشتبك الفكر/الأيديولوجيا بالواقع المادي ويكتشف المعتنقون لذلك الفكر مدى فاعلية هذا الفكر في الواقع وأي أخطاء جوهرية يحملها ذلك الفكر، وجدلية اشتباك الفكر بالواقع هي مفتاح تغيير الواقع وتطور الفكر في ذات الوقت، لكن عندما يشتبك الفكر والأيديولوجيا بقضايا الهوية (التي هي أيضاً قضايا فكرية) فهذا سيزيد الاستقطاب الأيديولوجي ويؤدي لتكلسه في نفس الوقت.

## 7- المحافظة على النسيج المجتمعي وحماية الأسرة:-

أخيراً، تقوم النقابات العمالية بتقليل ساعات العمل الرسمية للعمال، وتدافع عن حقهم في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر، وتحسن كذلك من رواتب التقاعد للعاملين، وتوفر التأمين الصحي للموظف ولأسرته، وتحفظ لهم حقوق العمل بحيث لا يمكن أن يتم طرد العامل من دون سبب واضح ومن دون إعطائه فترة زمنية معتبرة قبل ذلك. وكل تلك العوامل تؤثر بصورة واضحة في نسيج المجتمع ونواته (وهي الأسرة)، حيث توفر للعامل جزءاً معتبراً من الوقت ليقضيه مع أسرته وأهله، وتأمين له مصدر دخل ثابت وكاف في حالة تقاعده، وتحميه من محاولات الفصل التعسفي التي قد يقوم بها أصحاب العمل. أضف إلى ذلك فإن النقابات تكون حريصة على تطوير مهارات وقدرات عمالها وهو ما قد يكون سبباً رئيسياً في شعور أولئك العمال بالتطور المهني والمهاري وهو ما ينعكس في وضع نفسي أفضل من الوضع الراهن ووضع مادي أفضل في المستقبل.

<sup>17</sup> Emmanuel Saez and Thomas Piketty, Why the 1% should pay tax at 80%, The Guardian, 24 October 2013.

<sup>18</sup> Nathan Robinson, Alexandria Ocasio-Cortez is right. A 70% tax on the rich makes sense, The Guardian, 8 Jan 2019.



في أمريكا، تشير الإحصاءات إلى أن 95% من العمال المنضوين لنقابات عمالية يتمتعون بتأمين صحي يوفره أصحاب العمل، وأن هذه النسبة تقل إلى 67% لأولئك العمال الذين لا ينضون تحت أي نقابة عمالية. أما بخصوص الإجازات المرضية، فإن نسبة حصول عمال النقابات على إجازات مرضية مدفوعة الأجر تصل إلى 87%، بينما تقل النسبة لـ 69% للعمال الذين لا ينتمون لنقابة. أما بخصوص الإجازات السنوية مدفوعة الأجر فالنسبة تصل 89% للمجموعة الأولى، و75% للمجموعة الثانية (في بريطانيا، يفوق عدد أيام الإجازة السنوية لعمال النقابات 25% من عدد الأيام لباقي العمال). ثالثاً، فإن نسبة 46% من العمال غير المنضوين للنقابات يصرحون بأنهم لا يمتلكون القدرة على التأثير في تحديد عدد ساعات عملهم، بينما تقل النسبة لتصل إلى 22% بالنسبة لعمال النقابات. رابعاً، فإن احتمالية حصول عمال النقابات على خطة تقاعدية من صاحب العمل تزيد بنسبة 22.5% عن باقي العمال، كما أنه تزداد قيمة ما ينفقه أصحاب العمل الذين يتعاملون مع نقابات عمالية لوقوعهم تحت ضغط من قبل تلك النقابات لزيادة قيمة مدفوعاتهم في خطة العمال التقاعدية بنسبة 56% مقارنة بأصحاب العمل الذين لا يتعاملون مع نقابات عمالية<sup>19</sup>. أخيراً، فإن النقابات العمالية في بريطانيا كانت سبباً في خفض عدد حالات الفصل التعسفي من الخدمة العامة بمقدار 8000-16000 حالة، وهي بذلك ساهمت في حفظ 27-54 مليون دولار من المال العام كان يتم إنفاقها سنوياً في تدريب الموظفين الجدد الذين حلوا محل المفصولين<sup>20</sup>.

### ماهي الآثار السلبية للنقابات العمالية؟

يحتاج البعض بأن النقابات العمالية ستقيّد كثيراً من عمل الشركات لأنها ستعطي للعمال القدرة على التأثير في سياسات ورواتب الشركة وستقيّد بذلك من مرونة وحركة إدارة الشركة، وهو ما قد يجعل بعض الشركات تترك الاستثمار في البلد وتنقل رؤوس أموالها إلى بلدان أخرى لا تتمتع فيها القوى العاملة بقوانين وسياسات تكفل لهم حرية تكوين نقابات عمالية. كما أن مطالبة النقابات برفع أجور العمال ستضطر الشركات لرفع ثمن البضائع والخدمات. يكمن جوهر الإجابة على هذه الاعتراضات في طبيعة النظام الاقتصادي الذي نسعى إليه ونريده، فإذا كنا نريد نظاماً اقتصادياً يدافع عن حقوق الشركات ومصالحها وحرية حركة رأس المال فسنعترض على ممارسات النقابات ونسعى جاهدين للتقليل من نفوذها، وإذا كنا نريد بناء نظام اقتصادي نتمكن فيه جميعاً من مراقبة طريقة عمل الشركات وسياساتها ونسعى فيه لتفتيت تمركز السلطة في يد قلة قليلة من الأثرياء ونسعى فيه

<sup>19</sup> Josh Bivens et.al, Ibid.

<sup>20</sup> Abi Wilkinson, Do the math, employers: strong unions are good for business, The Guardian, 15 March 2017.



لتكوين مجتمع عادل يكون العامل فيه معززاً مكرماً، فسندافع عن النقابات العمالية ونسعى لتطوير ممارساتها لتصبح أكثر مهنية. ومن الجدير بالذكر هنا أن هنالك الكثير من الشركات العالمية الناجحة تمتلك نقابات عمالية لموظفيها ولم يجعلها ذلك تفشل أو تتأخر في اتخاذ قراراتها وتطوير سياستها ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها هنا شركة فورد للسيارات، وشركة بوينج لتصنيع الطائرات وشركة والت ديزني للرسوم الكرتونية<sup>21</sup>.

### أخيراً، معضلة تجمع المهنيين السودانيين وفرصته التاريخية!

منذ سقوط النظام في أبريل وحتى لحظة كتابة هذا التقرير في سبتمبر، اتاحت لتجمع المهنيين عدد من الفرص للقيام بواجبه الأساسي والرئيسي ألا وهو تنظيم النقابات العمالية والمساهمة في تكوين نقابات شرعية منتخبة في كل القطاعات الاقتصادية، ومع كل فرصة للقيام بهذه المهمة كنا نجد القائمين على التجمع والمتحدثين باسمه يهتمون بقضايا سياسية أخرى، وهذا يطرح سؤالاً عن أسباب هذه المماثلة وتحليلها.

بالرغم من اعترافٍ بالأدوار المحورية التي لعبتها النقابات العمالية في السودان في إشعال وانتصار الثورات السياسية الكبرى (ثورة أكتوبر ١٩٦٥، ثورة أبريل ١٩٨٤، ثورة ديسمبر ٢٠١٨)، إلا أنني أعتقد أن أحد الأسباب الهيكلية لضعف الأدوار التي لعبتها النقابات في المراحل الانتقالية (التي تحتاج إلى قدرات تنظيمية وسياسية تختلف عن قدرات الحشد) للثورات السودانية هو ضعف الأساس "الاقتصادي" للعمل النقابي في السودان، بالإضافة إلى ضعف "الوعي" النقابي أيضاً. هذا الكلام قد يكون غريباً نوعاً ما لكنه حقيقي وتاريخي! الفكرة ببساطة هي أن من شروط تطور النقابات ووجودها في الأساس هو وجود المشاريع/القطاعات الاقتصادية الضخمة، التي تقودها الدولة في الغالب، والتي تخلق وظائف كبيرة بـ "طبيعتها" مما يجعل هنالك حاجة للعاملين بتلك المشاريع أو القطاعات للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، فالنقابة ليست رابطة ثقافية أو مركزاً بحثياً ينشأ من رغبة فكرية للقائمين عليها، بل هو مؤسسة تقوم في الأساس كاستجابة لواقع مادي معاش للعمال. وأول نقابة تكونت في التاريخ كانت في بريطانيا مع المشاريع الاقتصادية التي صاحبت الثورة الصناعية.

إقليمياً، وبمقارنة السودان مع باقي الدول المجاورة، يمكننا بقليل من البحث أن نكتشف أن السودان لم يوجد فيه أي مشروع اقتصادي/نموذج تنموي ضخم نجح في خلق كمية من الوظائف، وهذا بخلاف ما حدث في أغلب الدول الإقليمية التي استمرت فيها فترات المشاريع التحديئية الصناعية لأكثر من عقدين من الزمن: مثل فترة عبد الناصر في مصر، فترة حافظ الأسد في سوريا، فترة الهواري بومدين في الجزائر، فترة ما بعد الاستقلال وحتى نهاية فترة بورقيبة في تونس؛ وهذه الفترات الرئيسية التي توسعت فيها الطبقة الوسطى وما تلاها من وعي طبقي تمثل في إنشاء النقابات العمالية في العالم العربي. وهذا ما أكدته تقارير البنك الدولي نفسه حيث جاء في أحدها: "من عام 1960 وحتى ثمانينات القرن الماضي، ظهرت الشرائح المجتمعية العريضة (الطبقة الوسطى والفقراء)

<sup>21</sup> Selena Maranjian, Ibid.



بمنزلة المستفيد الواضح من الاقتصاد السياسي الذي أسسه العقد الاجتماعي العربي الذي اتصف بنشاط الدولة في المجال الاقتصادي، وتركيزه على السياسات التوزيعية<sup>22</sup>.

أما في السودان فقد كانت هنالك بدايات تحول اقتصادي بدأها الرئيس عبود واستمرت في الديمقراطية الثانية (نسبة لاعتبارات تاريخية معينة) لكنها لأسباب كثيرة لم تنجح في خلق وظائف اقتصادية واسعة وأغلب المشاريع الاقتصادية التي نشأت لم تستمر في العمل ولم تُحدث تحولاً في بنية الاقتصاد. أما مشروع التأمين العام للقطاعات والمؤسسات والشركات الذي قام به نميري فلم يستمر إلا لسنتين فقط (1969-1971) بعد فض الشراكة بين الشيوعيين ونميري بمحاولة انقلاب هاشم العطا الذي لم ينته فقط بقتل جميع قادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في المحاكمات المشهورة بـ "محاكمات الشجرة"، ولكنه أيضاً انتهى من مشروع التأمين في 1972. وضعف هذا الأساس "الاقتصادي" هو الذي يضعف بالضرورة من "وجود" و"وعي" و "درجة تنظيم" النقابات كمؤسسات مجتمع مدني مستقلة مهمتها الرئيسية هي حماية الحقوق العمالية، بل وجعلها قابلة للاختراق من القوى السياسية والأحزاب المعروفة وهذا ما حدث مع "التجمع النقابي" بعد ثورة أبريل بعد سقوط نميري، وهو ما قد يحدث مع "تجمع المهنيين السودانيين" اليوم. الفكرة باختصار شديد هي أن الواقع السياسي لا يمكن فصله عن البنية الاقتصادية وطبيعة تركيب هذه البنية.

بالرغم من كلما ذكر، فإن الفترة الانتقالية التي نعيشها تعتبر من الفترات التي يضعف فيها تأثير العوامل الاقتصادية والتاريخية على الواقع السياسي لفترة قصيرة، مما يوفر للفاعلين السياسيين القدرة على التحرك في بعض المسارات التي لم يكن من الممكن التحرك فيها سابقاً بسبب الشرعية السياسية أو الحشد الجماهيري الاستثنائي أو غير ذلك من العوامل. وبالتالي، أمام تجمع المهنيين السودانيين فرصة تاريخية للاستفادة من الرصيد الاجتماعي الذي كسبه عبر دوره المهم في ثورة ديسمبر، وتحويل هذا "الرصيد الاجتماعي والسياسي" بصورة "مؤسسية" لخلق قيادة نقابية مستقلة تماماً عن الأحزاب السياسية، تعبر عن كافة الطبقة العمالية بمختلف توجهاتها الفكرية والاجتماعية.

من الأمثلة الجديرة بالذكر هنا هو "الاتحاد العام التونسي للشغل" والذي استفاد من فترة الحراك التونسي للتحرر من الاستعمار لكي يلعب دوراً مزدوجاً في الدفاع عن حقوق العمال والنضال السياسي في فترة الاستقلال في نفس الوقت. مما جعله مؤسسة نقابية للعمال فقط، بل لطيف واسع من المجتمع التونسي، حتى أنه قام بتعيين فقيه جامع الزيتونة محمد الفاضل بن عاشور ليكون رئيساً شرفياً لهذا الاتحاد، كإرسال رسالة واضحة مفادها أن الاتحاد التونسي يمثل جميع التونسيين.

<sup>22</sup> منقول بتصرف من: علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، بحث منشور ضمن مجموعة دراسات نشرت بعنوان "السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2017.



فهل سينجح تجمع المهنيين في اتخاذ القرارات الصائبة والسعي الجاد لتكوين النقابات العمالية المستقلة، أم أنه سيكرر تجربة "التجمع النقابي" في ثورة أبريل 1985 و"جبهة الهيئات" في ثورة أكتوبر 1964؟